

Distr.: Limited  
25 June 2014  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إكوادور\*، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)\*، جنوب أفريقيا، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا: مشروع قرار

.../٢٦

إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ يشير كذلك إلى إعلان الحق في التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة في

قرارها ٤١/١٢٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ يشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

الذي أنشأت اللجنة بموجبه ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وإلى جميع قرارات مجلس حقوق

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(A) GE.14-06446 250614 260614



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 0 6 4 4 6 \*

الإنسان السابقة المتعلقة بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، بما في ذلك قرار المجلس ٧/٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و٤/١٧ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يضع في اعتباره موافقة مجلس حقوق الإنسان في قراره ٤/١٧ على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان،

وإذ يأخذ في حسابه جميع الأعمال التي اضطلع بها كل من لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال<sup>(١)</sup> فيما يتعلق بحقوق الإنسان،

وإذ يشدد على أن الالتزامات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمسؤولية الرئيسية عن ذلك، تقع على عاتق الدولة وأن على الدول توفير الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف ثالثة داخل إقليمها و/أو ولايتها القضائية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية،

وإذ يؤكد أن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال قادرة على تعزيز الرفاه الاقتصادي والتنمية والتحسين التكنولوجي وخلق الثروات، كما أنها قادرة على أن تتسبب بآثار وخيمة على حقوق الإنسان،

وإذ يضع في اعتباره التطور التدريجي لهذه المسألة،

١- يقرر إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية للعمل على صك ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان يكلف بولاية إعداد صك دولي ملزم قانوناً ينظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛

٢- يقرر أيضاً أن يخصص الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع صك ملزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال دورته الأولى لإجراء مناقشات بناءً بشأن محتوى الصك الدولي المقبل ونطاقه وشكله؛

٣- يقرر كذلك أن يعد الرئيس - المقرر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية عناصر من أجل مشروع الصك الملزم قانوناً لإجراء مفاوضات موضوعية

(١) تشير عبارة "غيرها من مؤسسات الأعمال" إلى جميع مؤسسات الأعمال التجارية التي تتسم أنشطتها التنفيذية بطابع عبر وطني، ولا تنطبق على المؤسسات المحلية المسجلة بموجب القانون المحلي ذي الصلة.

بشأنها في بداية الدورة الثالثة للفريق العامل حول الموضوع، مع مراعاة المناقشات التي تُجرى في دورتيه الأوليين؛

٤- يقرر أن يعقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية دورته الأولى لمدة خمسة أيام عمل في عام ٢٠١٥، قبل انعقاد الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان؛

٥- يوصى بأن تعقد الجلسة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية لتُجمَع من الدول والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة مساهمات بشأن نطاق هذا الصك الدولي الملزم قانوناً والمبادئ والعناصر التي يمكن أن يتضمنها، بما في ذلك المساهمات الخطية؛

٦- يؤكد أهمية موافاة الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية بما يلزم من الخبرة ومشورة الخبراء المستقلين لكي يتمكن من الاضطلاع بولايته؛

٧- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية كل المساعدة الضرورية لكي يضطلع بولايته على نحو فعال؛

٨- يطلب إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن التقدم المحرز لينظر فيه في دورته الحادية والثلاثين؛

٩- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة وفقاً لبرنامج عمله السنوي.